"التحديث بما يحتاج إليه طالب الحديث"

مُحَمَّد البشير بن عثمان

كدونا–نيجيريا

جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

ويمكن الاتصال به عبر:

bashirsenior@yahoo.com,muhammadmb2026@gmail.com

+23455341872

+2347032259 251

+2349071094452

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين. وأعظم الصلاة وأوفر السلام على مولانا وسيدنا وشفيعنا المحبوب سيدنا مُحَمَّد إمام المرسلين وقائد المتقين وعلى آله الطاهرين المطهَّرين. ورضوان الله تعالى على صحابته والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد،فإن علم الحديث النبوى الشريف ومصطلحه من أشرف الفنون العلمية فهو التابع لفن القرآن الكريم، وهو مما أدلى فيه بدلوهم جهابذة العلماء الأعلام من أساتذة ودكاترة وغيرهم عبر العصور حتى صار بئرا يكاد أقلام الكتاب أن ينزفوا مائها لولا شدة عمقه واتساع آفاقه مما يمنع من الإستقصاء لمواده الكثيرة ومن الإستيفاء لجوانبه الغزيرة.

ومن هنا كان حظّنا فى قصد الجمع لهذا الجزء البسيط بفضل الله تعالى وعونه ووضعه أمام الإخوة الطالبين والباحثين على المستوى اللائق بنا بغية الانتفاع بما فيه من فوائد ولطائف.سمّيناه"التحديث بما يحتاج إليه طالب الحديث" وهو عبارة عما اقتطفناه خلال السنين من كتب السادات المحدثين كتبنا الله تعالى بمنه وكرمه معهم فى سجلّ الخادمين لسنة نبيه الشريفة والعاملين بها عملا صحيحا مقبولا إلى يوم اللقاء وحشر العباد جميعا.

بيد أن عملنا- عمل الطلاب المبتدئين -لا يزيد على الجمع لأقوال العلماء،ولا يخلو من أخطاء وغلطات هنا وهناك.فما كان فيه صوابا فمن الله المولى سبحانه

ونسأله الإخلاص فيه؛ وما كان غير ذلك فمنا ونرجو من الله العفو عنه (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا).نفعنا الله وقارئه بما فيه من الصواب.وجزانا جميعا بخير جزائه ومن المولى الكريم نستمدّ العون والتوفيق فى جميع عملنا.وصلى الله على خير خلقه السيد الحبيب وعلى آله ورضى عن أصحابه جميعا آمين.وآحر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تنبيه: أغفلنا فى هذا الجزء أشياء لئلا تخرج بنا عن الموضوع واقتصرنا على ما يتطلبه المستوى المختار له.وهو مع ذلك طافح بقدر محمود من فوائد حديثية النادر وجودها فى غيره والحمد لله تعالى والمنة له فى كل ذلك.

وكتب: مُحَمَّد البشير بن عثمان بن مُحَمَّد البشير

1436/08/05هـ - 2015/05/24م

التعريف بعلم الحديث

الحديث لغة: ضد القديم ،واصطلاحا: ما أضيف إلى النبى ﷺ من قول وفعل وتقرير ووصف خَلقى أو خُلقى فخرج بذلك الموقوف والمقطوع، وهذا رأى طائفة من العلماء منهم مُحَمَّد بن يوسف الكرمانى (786هـ).

والجمهور منهم سوّوا بين الحديث والخبر كما قال الحافظ ابن حجر فى "نزهة النظر" وطائفة ثالثة قالوا: إن الخبر هو ما جاء عن النبى ﷺ وما جاء عن غيره، أما الحديث فيختص بما جاء عن النبى ﷺ.

أما السنة فهى اصطلاحا: الطريقة المعتادة حسنة كانت أو قبيحة.

تاريخ علم الحديث

كان الصحابة رضوان الله تعالى عليهم فى العصر النبوى يتلقّون الحديث مباشرة ومشافهة من رسول الله عليه وسلم ويحفظونه فى صدورهم الضابطة دون كتابتها إلا ما أثر عن عدة أشخاص منهم من التدوين فى الصحف بعد وجود الإذن النبوى؛وكان ذلك لأسباب منها عدم انتشار الكتابة فى عصرهم، وعدم الدواعى للتدوين ،ونهى النبى ﷺ عن ذلك فى البداية خوفا من اختلاط القرآن الكريم بالحديث الشريف، وإن كان تفسيرا وشرحا له.

وقد كان الصحابة عدولا ثقات يروى بعضهم عن بعض ما ليس عنده دون أدنى شعور بالشك والإتهام ،وإن تكلم عدد منهم فى الرواة كسيدنا عبد الله بن عباس وأنس والسيدة عائشة وغيرهم رضى الله عنهم وعنا بهم.

ومثل ذلك كان التابعون إلى أوائل القرن الثالث،حيث وجد رواة المراسيل والمنقطاعات واشتد الأمر فى وسطه وظهرت الفتن والبدع والكذب على الدين

انتصارا للمذهب فتكلم فى الرواة بتوسع أئمة الجرح والتعديل كشعبة ومالك بن أنس وسفيان وغيرهم كما سيأتى فى بابه.

وقد بدأ تدوين الحديث فى القرن الثانى الهجرى بأمر من الخليفة عمر بن عبد العزيز (101هـ) لمحمد بن شهاب الزهرى كما فى قول السيوطى فى الألفية:

أول جامع الحديث والأثر ابن شهاب آمرا له عمر

اهـ.

فجمع الحديث فى الحجاز والشام واليمن وخراسان وغيرها من البلدان.وقد اختلفت كيفيات وأساليب الكتب المؤلفة فى الجمع والترتيب وما تحتوى عليه من بيان لحكم الحديث صحة وضعفا ونقدا لأحوال رواته وذكرا للعلل فى طرقه وغير ذلك،حتى صُنّف فى تلك الفنون كتب خاصة بها تأتى.

أما علم مصطلح الحديث فكان بداية التصنيف فيه القرن الرابع الهجرى، وذلك لما ظهرت واستقرت قواعد لأصوله ونضجت علومه واتسع فنونه فألفت فيه كتب من أشهرها:

1- المحدث الفاصل بين الواعى والراوى- للإمام الحافظ الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسى الرامهرمزى (360هـ) وهو أول كتاب فى علم المصطلح على القول المشهور.
2- معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله الحالم (405هـ)
3- الكفاية فى قوانين الرواية لأحمد بن على بن ثابت الخطيب البغدادى (463هـ)

4- الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع له أيضا.
5- الإلماع فى ضبط الرواية وتقييد السماع- للقاضى عياض المالكى (544هـ)
6- الموقظة فى علم الحديث -للإمام شمس الدين أبو عبد الله الذهبى (748 هـ) وهو مختصر لكتاب "الإقتراح فى بيان الإصطلاح"، للحافظ ابن دقيق العيد، مُحَمَّد بن علي (702 هـ) رحم الله الجميع.

شرف علم الحديث وأهله

إن شرف علم الحديث النبوى ضرورى وكذلك أصحابه لأن شرف العلم تابع لشرف المعلوم والحديث هو قول وفعل وتقرير ووصف صاحب المرتبة العليا وسفير الخالق سبحانه وتعالى إلى خلقه أجمعين وهو بيان وتوضيح لرسالة القرآن الكريم فصار المصدر الثانى للتشريع الإسلامى.

ولهذا فقد شرّف الله تعالى الخادمين لحديث رسوله ﷺ والناشرين لسنته بين الأمة المحمدية حيث كانوا معدودين ممن قال تعالى فيهم (فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذى أنزل معه أولئك هم المفلحون).

وشرّفهم النبى عليه الصلاة والسلام بقوله: أولى الناس بى يوم القيامة أكثرهم على صلاة (رواه الترمذى وحسنه عن ابن مسعود) وأكثر الناس صلاة عليه صلى الله عليه وسلم هم أهل الحديث الشريف بلا مراء.

قال السيوطى فى الألفية:

وأشرف العلوم علم الأثر فصحح النية ثم طهّر
قلبا من الدنيا، وزد حرصا على نشرالحديث،ثم من يحتج إلى

ما عنده حدث: شيخا أوحدث ورد للأرجح ناصحا وحث
ابن دقيق العيد: لا ترشد إلى أعلى فى الإسناد إذاما جهلا
ومن يحدث وهناك أولى فليس كرها أو خلاف الأولى
هذا هو الأرجح والصواب عهد النبى حدث الصحاب
وفى الصحاب حدث الأتباع يكاد فيه أن يرى الإجماع

الشّرح:

أشار الحافظ السيوطى رحمه الله إلى كون علم الحديث أكرم العلوم وأعظمها بعد العلم بكتاب الله العزيز ومن هنا وجب على طالبه تصحيح النية وتطهير قلبه من أغراض دنيوية، ثم المطلوب زيادة حرصه على نشر الحديث وأن يحدث كل من كان محتاجا إلى ما عنده مع مراعاة الأدب فى ذلك، سواءً كان المحدث شيخًا أو شابًّا حديث السّنّ، ما دام متيقّظًا له قدرة على أداء ما عنده.وإذا كان فى البلد أو فى القرية من هو أفضل منه وأعلم أو أعلى إسنادا فليهد الطالب إليه لكونه أولى منه بالرواية وعند الحافظ ابن دقيق العيد لا يرشد المحدث الطالب إلى من ليس بعالم ليأخذ عنه الحديث ولو علم أن إسناده أعلى.

والتحديث مع وجود من هو أفضل وأكبر من المحدث ليس بمكروه ولا منهى عنه لأن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم كانوا يحدثون الناس فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم كما حدّث التابعون فى عهد الصحابة أيضا وهذا يكاد يكون مجمعا عليه.

وللحافظ الخطيب البغدادى فى هذا الباب كتاب أسماه:

"شرف أصحاب الحديث" ،وهو مهمّ جدا.

الحث على علم الحديث وطلبه

عن ابن مسعود قال سمعت النبى ﷺ يقول: "نضر الله امرءا سمع منا شيئا فبلغه كما سمع، فرب مبلغ أوعى من سامع" رواه الترمذى وقال حسن صحيح.

وظيفة الحديث الشريف

تقدم أن الحديث النبوى هو المصدر الثانى للتشريع وعليه فدوره التعليمي فى غاية من الأهمية إذ هو المرشد للأمة إلى تفاصيل الأمر الإلهى ونهيه فى القرآن العظيم أولا،وثانيا هو النّصّ الموضّح لما أشكل من أحكام الشريعة وأمور الحياة جميعا.

ومن وظائفه:

1- أن يأتى فيؤكّد ما فى القرآن الكريم كقول النبى ﷺ (إن الله يملى للظالم،فإذا أخذه لم يفلته) (رواه البخارى ومسلم عن أبى موسى الأشعرى) فهذا تأكيد لقوله تعالى فى سورة هود 102: وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهى ظالمة إن أخذه أليم شديد).

2- أن يبين المجمل فى القرآن ومثال ذلك كيفية العبادات وشروطها وأوقاتها وهيئاتها التى لم ينص القرآن عليها وإنما أطلق ذكرها وذلك كالصلوات المفروضة والنوافل وتفاصيل الزكاة والصيام والحج،ومثلها المعاملات الشرعية كالربا ونحو ذلك.

3- أن يقيّد المطلق كالمراد من قوله تعالى[0والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما، المائدة:38]

4- تخصيص العام:كالمراد بالظلم فى قوله تعالى (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم، الأنعام: 82) فقال النبى ﷺ "إنما هو الشرك" (رواه أحمد والبخارى)

5- توضيح المشكل كالمراد بالخيطين من قول الله تعالى (وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر، البقره: 187)

6- الدلالة على ما سكت عنه القرآن كتحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها، وتحريم ربا الفضل ولحوم الحمر الأهلية.

7- نسخ الحكم على رأي من جوّز نسخ الكتاب بالسنة، كقول النبى صلى الله عليه وسلم "لا وصية لوارث" (رواه الترمذى) 0[علوم الحديث الشريف، ص 16-249] بتصرف.

آداب طالب الحديث

إذا كان لكل شيء أدبه وشرطه فالعلم من باب أولى.وفقدان الأدب مع علم الحديث وعلمائه هو ما أحدث فوضى كبيرة متزايدة الضرر فى الأزمان المتأخرة حتى كاد الجاهل يختلط بالعالم وانتُهكت حرمات أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فى آخر المطاف.(ربنا لا تهلكنا بما فعل السفهاء منا).

فمن قرأ سيرة المحدثين الأوائل ومن تبعهم وجد فيها ما يكاد يدهش عقله ويحيّر فكره من توقير الشيوخ وإجلال كلماتهم وكل ما يُظهر غاية التورّع فى التعامل مع من كان له أدنى صلة بالعلم فى تلك القرون بخلاف الحال فى عصرنا.وقد لخّص لنا الحافظ السيوطى ذلك بقوله فى الأبيات التالية:

وصحح النية ثم استعمل مكارم الأخلاق ثم حصّل

من أهل مصرك العلى فالعلى ثم البلاد ارحل ولا تسهّل
فى الحمل،واعمل بالذى ترويه والشيخ بجّل لا تطل عليه
ولايعوقنك الحيا عن طلب والكبر،وابذل ما تفاد، واكتب
للعال والنازل لاستبصار لا كثرة الشيوخ لافتخار
ومن يفدك العلم لا تؤخر بل خذ ومهما ترو عنه فانظر
فقد رووا: إذا كتبت قمّش ثم إذا رويته ففتّـــــش

الشّرح:

أفاد السيوطى رحمه الله بهذه الأبيات أن يصحح الطالب النية فإنما الأعمال بالنيات،وليُر منه مكارم الأخلاق التى جاء ليتممها رسول الله ﷺ، ثم ليأخذ من الإسناد أعلاها فما يليه وليذهب إلى مختلف البلاد طالبا للحديث بدون تساهل فى الحمل وهو أخذ الرواية أي لا يكسل فيه. والأهم هو أن يعمل بما روى حتى إن للمحدثين قاعدة العمل بما رووه أولاً قبل روايته وهى معروفة.

وتبجيل الشيخ الذى يروى عنه واجب مع عدم الإطالة عليه.ثم لا يترك الطالب طلب الحديث للحياء والكبر وغير ذلك.

وليُعطِ غيره ما روى ليكتبه وكذا يكتب الإسناد عاليه ونازله لغرض الإستبصار فيها لا ليُكثر شيوخه فيفتخر بهم.

وليتسارع إلى كتابة ما سمعه لئلا يفوته بذهاب الروای عنه أو موته أو نسيان الطالب ذلك.وإذا جمع ما وجده من الرواية –وهو التّقميش– فلينظره بالفحص والتأمّل الدقيق– وهو التّفتيش– حتى يكون على بصيرة مما أخذ.

تنبيه: أكثر الكتب يؤخَّر فيها فصل "آداب طالب الحديث" مع "آداب المحدث والتحديث" وغير ذلك ونحن رأينا تقديمه هو الأولى هنا لشدة الحاجة إلى ذلك.

ولعل السيوطى أخذ قوله هذا من قول الحافظ ابن حجر: ومن المهم أيضا معرفة آداب الشيخ والطالب، ويشتركان فى تصحيح النية، والتطهير من أغراض الدنيا، وتحسين الخلق... وينفرد الطالب بأن يوقر الشيخ ولا يضجره ويرشد غيره لما سمعه. ولا يدع الإستفادة لحياء أو تكبر ويكتب ما سمعه تامًّا.ويعتنى بالتقييد والضبط،ويذاكر بمحفوظه ليرسخ فى ذهنه اهـ كلام الحافظ من نزهة النظر (1/49- 50).

من أهم المصطلحات الحديثية

الخبر: إما: مرادف للحديث

وإما: مغاير له، فيكون الحديث ما جاء عن النبى ﷺ والخبر ما جاء عن غيره كما تقدم فى أول الكتاب.

الأثر: مرادف للحديث وهو: ما أضيف إلى النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

:ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوال وأفعال وتقريرات.

:الخبر الموقوف، دون المقطوع

السّند و**الإسناد** لغة: الإعتماد والجمع **أسانيد**، واصطلاحا: حكاية لطريق متن الحديث وهو ما يسمى **الإسناد**.و**السّند** هو نفس الطريق للمتن.وإنما استعمل **الإسناد والسّند** بمعنى واحد لأن الحافظ المحدث يعتمد عليهما فى الحكم على

الحديث تصحيحا وتضعيفا.(تنبيه:ومن جمع بين الفقه والحديث يعتبر أيضا ما حواه المتن فى الحكم على الحديث).

السّند العالى:هو الذى قل عدد رجاله بالنسبة إلى غيره.

السّند النازل:هو عكس العالى، أى الذى كثر عدد رجاله عن عدد غيره من أسانيد الحديث. ويسمى أيضا: **السّند السافل**.

المتن: هو ما ينتهى إليه **السّند** من ألفاظ الحديث الدالة على معناه. مثال **السّند والمتن** من صحيح البخارى، كتاب بدء الوحي (1):

حدثنا الحميدى عبد الله بن الزبير قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا يحى بن سعيد الأنصارى، قال: أخبرنى مُحَمَّد بن إبراهيم التيمي، أنه سمع علقمة بن وقاص الليثى يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه على المنبر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله،ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو امراة ينكحها، فهجرته إلى ماهاجر إليه).

فا**لسند** هو: حدثنا الحميدى ..... سمعت رسول الله ﷺ يقول. و**المتن**: (إنما الأعمال بالنيات ..... ما هاجر إليه).

الطريق: هو السند الذى يوصل إلى المتن.

الوجه: هو الطريق والسند. فإذا قال المحدث فى حديث ما: روى من وجه آخر أو من أو جه أخرى فمعنى ذلك أنه مروى من طريق آخر أو من طرق أخرى.

الإعتبار: هو النظر فى طرق الحديث الذى تفرد راو بروايته، لمعرفة ما إذا شارك ذاك الراوى فى روايته راو آخر، سواء كان ذلك بلفظ الحديث أو بمعناه وكذا كان من نفس الطريق أو من طريق صحابى آخر،أو لم يشارك الراوى الذى انفرد بروايته أحد.

المتابعة: هى مشاركة أحد الرواة لراو ما فى رواية حديث إما فى اللفظ وإما فى المعنى وإما فى كليهما بحيث يتحد الصحابى المروى عنه إذا كان الحديث مرفوعا أو يتحد التابعى إذا كان موقوفا على صحابى.

والمتابعة تكون **تامة**: إذا اشترك اثنان أو أكثر فى رواية حديث صحابى واحد عن شيخ واحد، وتكون **قاصرة**: حيث يشترك اثنان أو أكثر فى رواية حديث صحابى واحد ويجتمعان فيمن فوق شيخهما.

الشّاهد: هو الحديث المروى بمعنى حديث آخر، أو بلفظه من طريق صحابى آخر. أو الحديث المروى بمعنى حديث آخر أو بلفظه من غير متابعة لذلك الحديث، ويشمل ذلك الصحابى المروى عن طريقه أو من طريق غيره.

وبين **الإعتبار والمتابعة** والشاهد علاقة وثيقة حتى سمى بعضهم أحدهما باسم الآخر واشتبه ذلك على بعض الناس.

قال السيوطى فى الألفية:

الإعتبار سبر ما يرويه هل شارك الروای سواه فيه

فإن يشاركه الذى به اعتبر أوشيخه أو فوق: تابع أثر

وإن يكن متن بمعناه ورد فشاهد، وفاقد ذين انفرد

وربما يدعى الذى بالمعنى متابعا، وعكسه قد يعنى اهـ

الشّرح:

أي إن الإعتبار هو أن يسبر المحدث ما رواه الرواى فيرى هل شاركه أحد سواه فى روايته.فإن شاركه أحد من الرواة فى الرواية عن شيخه أو عمن فوق شيخه فهى متابعة لطريقه على ما فصّلناه قبل قليل.وإن وجد متن آخر بمعنى ذلك المتن فهو ما يسمى الشاهد، وما فقَد هذين –المتابعة والشاهد –من المرويات فهو الخبر أو الحديث **المنفرد به** أو **الفرد** وسيأتى المزيد فيه فى هذا الكتاب. وقد يسمى الشاهد، أي ويسمى المتابع **شاهدا** أحيانًا فى الصناعة الحديثية والله أعلم.

المسنَد: هو الكتاب الذى جمعت فيه الأحاديث على ترتيب أسماء الصحابة الروات عن رسول الله ﷺ، كل على حدة،

مثل المسند للحميدى (219هـ) والمسند لأبى داود الطيالسى(204هـ) والمسند للإمام أحمد بن حنبل (241هـ) والمسند لأبى بكر البزار (292هـ) والمسند لأبى يعلى (307هـ) وغيرها.

المسنَد: هو الحديث المتصل المرفوع إلى النبى ﷺ كقول المحدثين: جاء الحديث مسندا وعلى المعنى سمّى الإمام البخارى ومسلم صحيحيهما "الجامع المسند" أى أحاديثهما مسنَدة، لها أسانيد، لا بالمعنى الأول، لأن ترتيبهما ليس على أسماء الصحابة، بل على الأبواب الفقهية. وكذلك مسند الإمام عبد الله بن المبارك ومسند أبي عوانة وغيرهما مما على هذا النمط.

المسنَد: يستعمل أحيانا مصدرا ميميًّا بمعنى: الإسناد، أي: ذكر الأسانيد لأحاديث ذكرت بدونها، ومن أمثلة ذلك كتاب "مسند الشهاب" للقضاعى، ومسند الفردوس للديلمى، لأن هذين الكتابين ألفا فجمعت فيهما الأحاديث بدون أسانيدهما أولا، ثم ذكر لها أسانيد فى كتاب مستقلّ،وسميا بالمسند بالمعنى المصدرى (الميسّر فى علوم الحديث ،ص 21-27) للسيد عبد الماجد الغورى بتصرف.

قلت: والمسنِد بكسر النون لقب من الألقاب العلمية للرواة وسيأتى فى فصله إن شاء الله.وما لم نذكره هنا فى عداد المصطلحات فسيوجد بعون الله تعالى فى الفصول القادمة وفى المكان المناسب وحسبنا الله ونعم الوكيل.

1- **التخريج**: هو عزو الأحاديث التى تذكر فى المصنَّفات معلّقَةً غير مسنَدةٍ معزوةً إلى كتاب أو كتب مسنَدة إما مع الكلام عليها تصحيحا وتضعيفا وردًّا وقبولاً وبيان ما فيها من العلل وإما بالإقتصار على العزو إلى الأصول. ويقال فيه خرّج- بالتضعيف- أحاديث كتاب كذا، ولا يقال فيه أخرج، بالألف.

2- **الإخراج** :هو إبراز الحديث للناس بذكر مخرجه،أى رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم كقولك مثلا: هذا حديث خرّجه البخارى أو أخرجه أى: رواه وذكر مخرجه استقلالا.فالإخراج والتخريج على هذا مترادفان وقد يكون التخريج مطولا أومختصرا أو متوسطا.النوع الأول يذكر جميع طرق الحديث وشواهده وجميع مخارجه مع اختلاف ألفاظه.والنوع

الثانى يقتصر على عزو الحديث المروى عن صحابى واحد إلى مصدر واحد فقط.والنوع الثالث هو عزو الحديث الذى وجد عن صحابى واحد لأكثر من مصدر واحد لكن بدون البحث عن طرقه واختلاف ألفاظه.

الإستخراج :هو إخراج حديث كتاب بغير سند صاحب الكتاب والإجتماع به فى شيخه أو فى شيخ شيخه وهكذا إلى نفس الصحابى المروى عنه الحديث.

فوائد التخريج:

1- ومن فوائده معرفة مكان الحديث فى مصدره الأصلى وهكذا إسناده ومتنه بدقّة ما.
2- معرفة حكم الأئمة الحفاظ فى الحديث تصحيحا وتضعيفا
3- التمكّن من تتبعع طرق الحديث ومعرفة ما إذا كان مشهورا أو آحادا.
4- معرفة ما فى طرقه أو متنه من علة أو شذوذ أو زيادة ثقة وذلك بعد جمعها.
5- تسهيل جمع أحاديث باب مقصود حتى يتمكّن الباحث فيه من إشباع موضوعه فى البحث والدراسة
6- الحصول على تعيين المبهم وتصريح المدلس بالسماع وعلو الإسناد وغير ذلك من الفوائد

من **أشهر كتب التخريج:**

1- نصب الراية لأحاديث الهداية للحافظ عبد الله بن يوسف الزيلعى (762 هـ). وهو من أجودها وأجمعها لطرق الحديث وبيان مواضعه فى الكتب الحديثية، مح ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل فى رجال سنده

2- تخريج أحاديث الكشاف للزيلعى أيضا

3- نتائج الأفكار فى تخريج أحاديث الأذكار للنووى – للحافظ ابن حجر العسقلانى (852 هـ)

4- الدراية فى تخريج أحاديث الهداية له أيضا

5- إرواء الغليل فى تخريج أحاديث منار السبيل للشيخ مُحَمَّد ناصر الدين الألبانى (1420 اهـ **قلت**:وعليه فى بعض أحكامه مؤاخذات،فليُتنبّه).

6- غاية المرام فى تخريج أحاديث الحلال والحرام

للدكتور يوسف القرضاوى للألبانى أيضا

(مصادر الحديث ومراجعه للسيد عبد الماجد الغوري ،ص 615-638) .

وقد تزامن تصنيف هذا الكتاب مع تأليف كتابنا "**التذكار فى تخريج "221" من أحاديث النبى المختار**"ﷺ –ولا ندرى أيهما يطبع أولاً –تحدّثنا فيه طويلا عن الموضوع.يسّر الله طبعهما

الحديث المقبول والمردود

النوع الذى يطلق عليه المقبول من الحديث إما الصحيح وإما الحسن بنوعيهما أى الصحيح لذاته أو لغيره والحسن لذاته أو لغيره وسيأتى التعريف الكامل بكل ذلك إن شاء الله.

والذى يجعل فى النوع المردود هو أحد الأنواع الآتية:

1- **المضعّف**: وهو الذى لم يجمع على ضعفه فضعّفه بعض العلماء وقوّاه آخرون إما فى المتن وإما فى السند.واشترط الحافظ عبد الرحمن السخاوى (902هـ) أن يترجّح التضعيف أويتساويا وما قاله لا يلزم فى جميع الأحوال وإنما فى بعضها.والمضعّف أعلى من الضعيف.وقد انتقد بعض العلماء إفراده أصلا.

2- **المطروح**: هو الذى نزل عن درجة الضعيف وارتفع عن الموضوع ويسمّية بعضهم متروكا لما بينهما من الشّبه.

3- **المتروك**: هو الحديث الذى يرويه متّهم بالكذب فى كلامه- وليس فى الحديث النبوى- ولا يعرف ذلك الحديث الذى يروى إلا من جهته ويكون مخالفا للقواعد المعلومة.

4- **الضعيف**- على اختلاف أقسامه- وسيأتي مع شروط ردّه فى فصله الخاص بعون الله تعالى

5- **الموضوع** وسيأتي أيضا فى الفصول القادمة.(علوم الحديث الشريف 1/101-103)

علم الرواية وعلم الدراية

ينقسم علم الحديث إلى قسمين كبيرين علم دراية الحديث، ويسمى أيضا علم أصول الحديث.

علم الرواية: هو الذى يهتمّ موضوعه بنقل ما أضيف إلى الرسول صلى الله عليه وسلم من أقوال وأفعال وتقريرت وأوصاف وشمائل وسير أو ما أضيف إلى صحابته وتابعيهم

علم الدراية: هو الذى يبحث عن كيفية اتصال الحديث من حيث أحوال رجال سنده ضبطا وعدالة أوانقطاعه ويطلق أيضا على البحث عن المعانى المضمونة فى ألفاظ الحديث والأحكام المستنبَطة منها على حسب مراد الشريعة.

الصحيح والحسن والضعيف والموضوع

الصحيح لغة: ضد المريض.واصطلاحا:هو الحديث الذى اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله (إلى منتهاه) من غير شذوذ، ولا علة قادحة فيجب أن تجتمع فيه أمور هى شروط الحديث الصحيح:

1- اتصال السند ليخرج المرسل والمنقطع والمعضل والمعلق

2- عدالة الراوى ليخرج الكافر والفاسق والمجنون، والمجهول- دون المرأة، والرقيق والغلام المميّز

3- الضبط فى الصدر والكتاب

4- عدم الشذوذ

5- عدم العدالة

حكمه

1- يقطع به إذا كان فى الصحيحين(قلت:تقييد هذا الإطلاق أوردناه فى فصل "مصادر "الحديث الصحيح").

2- يجب العمل بكل ما صح ولو لم يخرجه الشيخان

3- يلزم قبوله وإن لم يعمل به أحد

4- لا يتوقف العمل به على معرفة عدم الناسخ له أو الإجماع أو المعارض له بل يعمل به إلى أن يظهر شيء من ذلك

5- لا يضر الصيحح تفرد صحابى به.

6-ما كل صحيح يحدث العامة لقوله ﷺ (إذًا يتكلوا)كما فى الحديث المتفق عليه

مراتبه

1- ما أخرجه البخارى ومسلم(وهو المعني بـ "المتفق عليه" كما يأتى)

2- ما انفرد به البخارى

3- ما انفرد به مسلم

4- ما كان على شرطهما

5- ما كان على شرط البحارى

6- ما كان على شرط مسلم

7- ما كان على شرط غيرهما (المنهل اللطيف فى أصول الحديث الشريف ص57-58 للسيد مُحَمَّد بن علوى المالكى).

قلت: والصحيح يكون لذاته وهو الذى تقدم تعريفه أو لغيره وهو الحسن لذاته الذى تقَوّى بمثله بروايته من وجه آخر أو بأقوى منه سواء كان ذلك بلفظه أو بمعناه أو بكليهما.وقد قال أبو عبد الله الحاكم إن الصحيح عشرة أنواع خمسة متفق عليها، وخمسة مختلف فيها، والله أعلم.

وقال الدكتور يوسف المرعشلى فى علوم الحديث الشريف ص 53-55):

ثم إن العلماء بعد أن اتفقوا على وجوب العمل بالحديث الصحيح الآحادى فى أحكام الحلال والحرام، اختلفو فى إثبات العقائد ووجوبها به.فذهب أكثر العلماء إلى أن الإعتقاد لا يثبت إلا بدليل يقينى قطعى،هو نص القرآن أو الحديث المتواتر.وذهب بعض العلماء من أهل السنة وابن حزم الظاهري إلى أن الحديث الصحيح يفيد العلم القطعى ويوجب الإعتقاد، وأن هذا العلم القطعى علم نظرى برهاني لا يحصل إلا للعالم المتبحر فى الحديث العارف بأحوال الرواة والعلل.... ونحن إذا نظرنا إلى الأحاديث الصحيحة على ضوء قواعد العلم والمعرفة بأحوال الرواة، نجد أنها تتفاوت فى استيفائها صفات الصحة من أعلى مراتبها وأقوى أحوالها إلى أدنى وصف الصحيح،وذلك يفضى بنا إلى تفصيل فى حكم الصحيح يقسمه إلى قسمين:

القسم الأول:

الخبر الصحيح الذى لم يحتف بما يقويه،وهذا يفيد الرجحان الغالب، ويقع فى القلب موقع القبول، وربما يظنه بعض الناس ولا سيما العوام يقينا، لعدم تفريقهم بين الأمرين.... وهذا يجب العمل به، والأخذ بمقتضاه فى الأحكام، كما سبق أن ذكرنا.أما وجوب العقيدة والإيمان بمقتضاه فلا يجب، لأن الراوى الثقة ليس معصوما من الخطأ، فقد يخطئ، وإن كان بعيد الوقوع، كما أن من الرواة الثقات من اختلف فيه العلماء جرحا وتعديلا، وهم كثيرون، مما ينزل بحديثهم الصحيح عن درجة القطع اليقينى الذى يجب الإعتقاد به ويكفر جاحده.....

القسم الثانى: من خبر الواحد الصحيح قسم يفيد العلم اليقينى ويجب الإعتقاد به وهو ما توفر فيه شروط الصحة بشكل قاطع لا مجال للاحتمال فيه، لما احتف به من المقويات،ومن ذلك أن يكون الحديث موضع إجماع على الإحتجاج به بين العلماء....

أو يكون الحديث متصلا بروايته من طريق أئمة الحديث الحفاظ ولا يكون غريبا، ذكره الحافظ ابن حجر وكذا إذا كان الحديث مرويا بما قيل إنه أصح الأسانيد ولم يكن غريبا أيضا.فمثل هذه الصورة يفيد العلم القطعى للمتبحر فى معرفة أحوال الرواة انتهى باختصار.

أصح الأسانيد

1- عند البخارى: مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر

2- عند أحمد وإسحاق بن راهويه: مُحَمَّد بن مسلم بن شهاب الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه

3- عند على بن المدينى وسليمان بن حرب: مُحَمَّد بن سيرين عن عبيدة السلمانى عن على

4- عند عبد الله بن المبارك والعجلى والنسائى: سفيان الثورى عن منصور عن إبراهيم عن علقمه عن ابن مسعود

وقال الحاكم أبو عبد الله:

أصح أسانيد الصديق رضى الله عنه:

إسماعيل بن أبى خالد عن قيس بن حازم عنه،وأصح أسانيد عمر الزهرى عن سالم عن أبيه عن جده،وأصح أسانيد المكيين: سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر

وأصح أسانيد اليمانيين: معمر عن همام عن أبى هريرة (علوم الحديث الشريف 56-57).

من **مصادر الصحيح**

1- الموطأ وإن كان فيه بلاغات وأقوال الصحابة والتابعين

2- صحيح البخارى (256 هـ) صحيح مسلم (261 هـ) صحيح ابن خزيمة (311 هـ) صحيح ابن حبان (354 هـ) المختارة للضياء المقدسى (243 هـ) المستدرك للحاكم (405 هـ). وقد انتقد فى أحاديث غير البخارى ومسلم على اختلاف ما بين كتاب وآخر.أما الشيخان فانعقد الإجماع على كتابيهما إلا فى عدة أحاديث تكلم العلماء فيها.

ولذا فى الغالب يكون العزو إليهما فى البحث والتخريج.وإذا قيل حديث متفق عليه فمعناه اتفاقهما عليه أى البحارى وسلم لا اتفاق الأمة كلها.

الحسن لغة: ما تشتهيه النفس، واصطلاحا: هو الحديث الذى اتصل سنده بنقل العدل الذى قل ضبطه أو خف عن درجة الصحيح، وخلا من الشذوذ والعلة. ويشترط فيه:

1- اتصال السند
2- عدالة الراوى
3- ضبط الراوى فيكون خفيف الضبط فى الحسن
4- عدم الشذوذ
5- عدم العلة

حكمه: مثل الصحيح وإن كان دونه فى الرتبة إلا أن الصحيح يقدّم عليه عند التعارض.وهناك ألفاظ تطلق على الحسن. وهى: ثابت، جيّد، قوي، صالح، مقبول، مجوّد اهـ من المنهل اللطيف(ص 63) بتصرف منا. **قلت**: وقيل إن الجيد "هو ما فوق الحسن ودون الصحيح، ولا يعبّر به الحافظ المحدث عن حديث ما إلا لنكتة طريفة.

أنواعه: الحديث الحسن ينقسم إلى حسن لذاته وهو الذى سبق تعريفه وحسن لغيره وهو الحديث الخفيف الضعف الذى ارتقى وتقوّى برواية مثله أو أقوى منه من وجه آخر أو أكثر، بلفظه أو بمعناه أو بهما معا.

الضعيف لغة: ضد القوى، وهو من الضعف، أى ضد القوة. واصطلاحا: هو الحديث الذى لم تجتمع فيه صفات القبول، ويقال له المردود.... الخ المنهل اللطيف 0ص68)

أنواعه:

قال الدكتور محمود سعيد ممدوح فى "التعريف بأوهام من قسم السنن إلى صحيح وضعيف"(1/46):

"... فالضعيف على أنواع؛ منه المشبه بالحسن، والذى يقال عنه: فيه ضعف أو لين، وبعض النقاد يحسّنه فيخرجه من الضعيف، ثم الضعيف بسبب انقطاع ويدخل فيه الإرسال، أو تدليس، أو وجود راو مخلط أو ضعيف ولم يشتد ضعفه، ثم ما رواه سيئ الحفظ أو المضطرب،أو من يروى المنكرات،ثم ما رواه من قالوا فيه: مردود الحديث،أو منكر الحديث ثم ما رواه المتهم بالكذب،ثم ما رواه الكذاب الوضاع وبين هذه الأنواع أيضا تداخل،والنوع الأول والثانى والثالث يحتج بها العلماء فى الأحكام بشروط معروفة ... اهـ.

قلت: فهذا فيه إشعار بوجود الحديث الضعيف الخفيف الضعف وشديده.والأنواع الثلاثة المذكورة سيأتى ذكرها فى فصل قادم بعنوان:"أنواع الحديث المردود".

حكمه:

يجوز العمل بالحديث الضعيف فى الرغائب وفى فضائل الأعمال دون الأحكام والعقائد كما قرر ذلك الأئمة ومنهم الإمام أحمد وعبد الرحمن بن مهدى والحافظ ابن الصلاح والنووى وغيرهم بشروط مضبوطة. قال السيوطى فى الموضوع:

ومن روى متنا صحيحا يجزم أو واهيا أو حاله لا يعلم
بغير ما إسناده يمرض وتركه بيان ضعف قد رضوا
فى الوعظ أو فضائل الأعمال لا العقد والحرام والحلال
ولا إذا يشتد ضعف ثم من ضعفا رآى فى سند ورام أن
يقول فى المتن ضعيف قيّدا بسند خوف مجئ أجودا
ولا تضعف مطلقا مالم تجد تضعيفه مصرّحًا عن مجتهد اهـ

الشّرح:

من نقل خبرا صحيحا ولو بغيرء إسناد فليذكره بصيغة الجزم كـ "قال رسول الله ﷺ" وعكس ذلك الخبر الواهى أو المجهول الحال، الذى يذكر بصيغة التمريض، كـ "يروى" أو "يذكر" أو "يحكى" عن رسول الله ﷺ كذا وكذا.ويجوز ترك بيان ضعف الحديث بل والعمل به فى فضائل الأعمال والوعظ دون التحريم والتحليل، ما لم يشتدّ ضعفه.

وإذا وجدت الحديث بسند ضعيف فقيّد تضعيفه بقولك مثلا: هذا إسناد ضعيف أو حديث ضعيف بهذا الإسناد ولا تطلق الضعف عليه، فقد يكون له -أى المتن- سند آخر قوى صحيح لم تقف عليه.وإنما يجوز إطلاق الضعف على الحديث بعد وجود ذلك عن حافظ مطّلع على جميع طرق الحديث، أو بعد

استقصائك أنت جميع الطرق ووجودها كلها ضعيفة و بعد غلبة ذلك على ظنك.

وعن شروط العمل بالضعيف يقول العلامة خليل إبراهيم ملا خاطرى العزّامي فى "مساواة الحديث الضعيف والموضوع" نقلا عن الحافظ ابن حجر ص61:

1- أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذّابين، والمتهمين بالكذب ومن فحش غلطه.
2- أن يندرج تحت أصل عام (معمول به من أصول الشريعة) فخرج ما يخترع، بحيث لا يكون له أصل أصلا.
3- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته،لئلا ينسب إلى النبى ﷺ مالم يقله (بل يعتقد الإحتياط) اهـ.

مصادر الحديث الضعيف

ومنها:

1- كتاب "الضعفاء الكبير، لأبى جعفر مُحَمَّد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلى (322 هـ)
2- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين للحافظ ابن حبان البستى (354 هـ)

3- الكامل فى ضعفاء الرجال لعبد الله بن عدى (365 هـ) الجرجانى
4- العلل لابن أبى حاتم (327 هـ)
5- العلل الكبرى للدارقطنى (385 هـ)
6- ميزان الإعتدال فى نقد الرجال لأبى عبد الله الذهبى (748هـ)
7- لسان الميزان لابن حجر العسقلانى (852 هـ) (الميسّر فى علوم الحديث) ص (68-69).

الموضوع: هو الحديث المختلق على رسول الله ﷺ أو صحابته أو تابعيهم.

حكمه: لا تحلّ روايته إلا مع بيان وضعه ولا يعمل به لا فى الأحكام والعقائد ولا فى فضائل الأعمال ولا فى غيرها.

و تكون معرفته عن طرق:

1- ظهور أمارة الوضع على متنه

2- ركاكة ألفاظه بشرط أن لا يكون مرويا بالمعنى وإلا فبركاكة معناه.فقد يكون راويه غير فصيح ويرويه بالمعنى

3- فساد معنى الحديث

4- مخالفته القرآن أو السنة المتواترة أو الإجماع

5- إقرار واضعه بوضعه

6- مخالفته صريح المنقول أو صحيح المعقول أو كليهما. قال الإمام ابن الجوزى (597 هـ) "إذا رأيت الحديث يناقض الأصول ويباين العقول ويخالف المنقول فاعلم أنه موضوع".

7- النظر فى كتب الموضوعات وبالتّثبّت فى التى اشتهر أصحابها بالتّساهل فى الحكم على الحديث بالوضع كالعلامة ابن الجوزى السابق فى كتابه "الموضوعات" ،والعلامة الشوكانى(1255 هـ) فى "الفوائدة المجموعة فى الأحاديث الموضوعة"، "وسفر السعادة" للعلامة الفيروز آبادى صاحب القاموس (807 هـ) ،و كتاب "الموضوعات" للصغانى (650 هـ) ونحوها.

من **أهم كتب الموضوعات**

1- "الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير" وهو "الموضوعات من الأحاديث المرفوعات" للحسين بن إبراهيم الجوزقانى (543 هـ) وهو أولها تصنيفا.
2- تذكرة الموضوعات لابن طاهر المقدسى (507 هـ)
3- "الموضوعات" لابن الجورى (597 هـ)
4- "العلل المتناهية فى الأحاديث الواهية" له أيضا.
5- "اللآلئ المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة" للسيوطى (911 هـ) وهو تعقيب على كتاب ابن الجوزى "الموضوعات".
6- "تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة" للعلامة مُحَمَّد بن عرّاق الكنانى (963 هـ) وهو أجمع الكتب حيث جمع ما كتبه السابقون ونقده.
7- "الموضوعات الكبرى" لملا علي القارى (1014هـ) وهو الذى ترك ما اختلف فى وضعه ويسمى أيضا "الأسرار المرفوعة فى الأخبار الموضوعة ".
8- "الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة" للعلامة مُحَمَّد بن على الشوكانى (1255 هـ) وهو الذى جمع ما كتبه السابقون إلا أنه متساهل فى الحكم على الحديث بالوضع كما مرّ آنفا. (الميسّر ، ص196-197 ،ومصادر الحديث ومراجعه).

الفرق بين الضعيف والموضوع

1- الحديث الضعيف منسوب إلى النبى ﷺ والموضوع مكذوب عليه أصلا
2- سبب الضعف إما سقط فى السند وإما عارض من عوارض البشرية كالوهم وسوء الحفظ والغلط والخدش فى العدالة كالجهالة، أما الوضع فناشئ عن الكذب المتعمّد إما لأغراض دنيوية وإما لنصرة المذهب أو اتباع الهوى أو حتى للدعوة إلى فعل الخيرات.
3- تحل رواية الضعيف فى أحوال مذكورة والعمل به ولا يجوز شىء من ذلك فى الموضوع
4- الضعيف له أصل فى الشريعة بخلاف الموضوع
5- قد يرتقى الضعيف فيكون مقبولا أما الموضوع فهيهات

من أسباب الضعف والوضع فى الحديث

1- العوارض البشرية مثل النسيان والوهم
2- وجود من يروى الحديث بدون مثول أمام العلماء فى الأزمن السابقة
3- ظهور فرق الأهواء والبدع والعقائد الفاسدة ومن يكذبون لنصرتها
4- دخول فئات فى الاسلام لقصد النيل منه وتشويهه
5- تصميم اليهود والنصارى على الإنتقام ضد الإسلام بعد إخراجهم من جزيرة العرب
6- الثقة بما يرويه الرواة من بعض الأئمة فى العصور المتقدمة.(مساواة الحديث الضعيف والموضوع) باختصار.

أقسام يشترك فيها الصحيح والحسن والموضوع

الحديث القدسي: هو ما أضيف إلى رسول الله ﷺ وأسنده إلى ربه عز وجل.

الحديث المتصل: هو ما اتصل سنده من أوله إلى منتهاه مرفوعا كان أو موقوفا أو مقطوعا.

الحديث المرفوع: هو ما أضيف إلى النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو وصف أو سيرة.

المسنَد: هو كما سبق الحديث المتصل المرفوع إلى النبى ﷺ ففيه شرطان: الإتصال والرفع.

الحديث الموقوف: هو ما أضيف إلى الصحابة رضى الله عنهم ولم يتجاوز إلى النبى ﷺ (ص 322-325)

ومن **مصادر الموقوف**:

1- تفسير الطبرى (310 هـ)
2- تفسير ابن أبى حاتم (327 هـ)
3- تفسير ابن المنذر (316 هـ)
4- حلية الأولياء لأبى نعيم (430 هـ)
5- الوقوف على الموقوف للحافظ ابن حجر (852 هـ)
6- الدر المنثور للسيوطى (911 هـ)

الحديث المقطوع: هو ما أضيف إلى التابعى (علوم الحديث الشريف ،ص 322-325).

الحديث المقبول

وهو الحديث الذى توفّرت فيه الشروط الآتية وهى:

1- **الإتصال** وهو كون كل واحد من الرواة تلقاه ممن فوقه وهكذا إلى أن يبلغ التلقّى قائل الحديث الأول.فخرج من هنا المرسل والمنقطع من كل وجه.

2- **عدالة الراوى**: وهى الملكة الحاملة على التقوى المانعة صاحبها من المعاصى والكذب وجميع ما يخل بالمروءة وغير ذلك.

3- **ضبط الراوى**،وهو حفظ الراوى للحديث فى صدره أو فى كتابه، واستحضار ذلك عند الأداء بعيدا عن الغفلة والتساهل فى التحمّل والأداء

4- **عدم الشذوذ**: ومعنى هذا عدم مخالفة الروای الثقة من هو أقوى منه.فإنه بمخالفة من هو أحفظ أو أكثر منه تكون روايته شاذة.

5- **عدم العلة**:ونعنى به سلامة المروى عن علة خفية قادحة فى الصحة،وإلا يكون الحديث معلّلا غير صحيح (علوم الحديث الشريف 1/50-51)

الحديث المردود وأنواعه

ونعنى بهذا "الضعيف" وأقسامه، وهو مالم تجتمع فيه شروط وصفات القبول كما سبق،إلا أن الرد المذكور ليس تطبيقه مطلقا على الأنواع كما سيظهر قريبا، بل قد يكون مقبولا بشروط مقيدة.

المرسل: هو ما رفعه التابعى إلى النبى ﷺ من غير ذكر الواسطة.ونعنى بالتابعى هنا الصغير والكبير.وبعض العلماء يقيّدونه بالتابعى الكبير، فيجعلون ما رفعه الصغير من **المنقطع**.

حكمه:

1- المرسل ضعيف مردود عند جمهور المحدثين والأصوليين والفقهاء للجهل بالراوى المحذوف، فقد يكون غير صحابى.

2- المرسل صحيح يحتج به عند أبي حنيفة ومالك وأحمد، إذا كان أرسله ثقة ولا يرسل إلا عن ثقة مثله

3- المرسل مقبول بشرط

أ- أن يكون من أرسله من كبار التابعين

ب- أن يكون إذا سمى من أرسل عنه كان ثقة

ت- أن يشاركه ويوافقه الحفاظ

ث- أن يروى موافقا لقول صحابى

أو مرسلا من قبل راو آخر

ج- أو يكون الحديث المرسل موافقا لفتوى أكثر أهل العلم.**قلت**: أظن هذا من شروط الشافعى فى قبوله والله أعلم.

أشهَر المرسِلين:

1- سعيد بن المسيب (94 هـ) وكان بالمدينة

2- عطاء بن أبى رباح (114 هـ) وكان بالكوفة

3- سعيد بن أبى هلال (135 هـ)وكان بمصر

4- حسن البصرى (111 هـ) وكان بالبصرة

5- إبراهيم النخعى (96 هـ) وكان بالكوفة

فائدة: مرسل الصحابى محمول على الإتصال

مصادر الحديث المرسل:

1- المراسيل للإمام أبي داود (275 هـ)

2- المراسيل لابن أبى حاتم (327 هـ)

3- المراسيل وما جرى مجراها للحافظ يوسف بن عبد الرحمن المزى (742 هـ)

(الميسّر فى علوم الحديث ص103-110)

المنقطع:هو الذى سقط من سنده راو واحد أو أكثر قبل الصحابى.

حكمه: هو ضعيف بالاتفاق لكن روايته من وجه آخر أحسن ترفعه إلى الحسن لغيره.

المعضل: هو الذى سقط روايان أو أكثر فى موضع واحد من سنده، سواء كان فى أول السند أو وسطه أو آخره. كأن يروى تابعى التابعى حديثا عن النبى صلى الله عليه وسلم. ومُثّل لذلك بقول مالك بن أنس فى الموطأ بلغنى عن فلان (من الصحابة) أن رسول الله ﷺ...**والمعضل** ضعيف بأسوأ حال من **المنقطع والمرسل.**

مظانّ المنقطعات والمعضلات:

1- السنن للإمام سعيد بن منصور (227 هـ)

2- كتب الإمام ابن أبى الدنيا (281 هـ)

المعلق: هو ما حذف من أول إسناده راو واحد فأكثر على التوالى

حكمه: هو ضعيف لأن الساقط مجهول لا يعرف حتى يعلم إذا ما كان ثقة أو ضعيفا.

والمعلقات فى الصحيح لها حكم خاص بها

قال السيوطى فى الألفية:

ما أول الإسناد منه يطلق ولو إلى آخره معلق

وفى الصحيح ذا كثير فالذى أتى به بصيغة الجزم خذ

صحته عن المضاف عنه وغيره ضعف ولا توهنه

وما عزى لشيخه بقالا ففى الأصح حكمه اتصالا

وما لها لدى سواه ضابط فتارة وصل وأخرى ساقط اهـ

الشّرح:

الحديث المعلق كما ذكره الناظم هو ما حذف راو من أول إسناده أو أكثر على التوالى ولو إلى آخره.وفى الصحيح كثير من ذلك.لكن حكمه فى الصحيح هو ما كل جاء بصيغة الجزم "كقال فلان" فمحكوم بصحته ممن أضيف إليه،وما كان بصيغة التمريض كـ "يحكى" أو "يروى عن فلان" فيضعّف هذا النوع ولا ينفى أصله مع ذلك لوروده فى الصحيحين أو أحدهما.

وما نسبه البخاى إلى أحد شيوخه بصيغة الجزم "قال" فله حكم الإتصال.هذا فى حق البخارى وحده.أما فى حق غيره من المحدثين فلا يحكم باتصال ما نسبه إلى

شيخ له حتى يتتبّع الطرق ويعرف صحته.فقد يكون متصلا أو منقطعا.والله أعلم.

المدلّس: هو الحديث الذى أخفى الروای عيبه فى الإسناد وأحسن ظاهره، فالتدليس هو إخفاء العيب.

والتدليس أنواع:

تدليس الإسناد: وهو رواية الراوى ممن سمع منه مالم يسمع منه ولا يذكر أنه سمعه منه بل يرويه بلفظ يحتمل السماع وعدمه(مثل:عن فلان، أو أن فلانا قال).

تدليس الشيوخ: هو إخفاء كتبه أو لقب الشيخ وإيهام أنه شيخ آخر لغرض مقصود من الروای.

تدليس التسوية: هو إسقاط الواسطة فى الرواية ليصير الإسناد عاليا وهو فى الحقيقة نازل.والنوع الأخير حرام مطلقا.أما الأول والثانى فمكروهان، والله أعلم.

الشاذ: هو رواية الراوى الثقة ما خالف به من هو أولى وأوثق منه فى الحفظ والكثرة. ويقابله **المحفوظ**، والحديث يكون شاذا فى السند وفى المتن.

حكمه: هو ضعيف مردود.

المنكر: هو الحديث الذى رواه الضعيف من الرواة وخالف فيه الثقات.

أو: ما رواه فاحش الغلط أو الغفلة أو من هو كثير الفسق.

أو: ما إنفرد به المستور أو سئ الحفظ أو من ضُعّف فى بعض الشيوخ ولا متابع أو شاهد له.

حكمه: هو ضعيف مردود وضعفه من وجهين: ضعف راويه، ومخالفته الثقات.

المضطرب: هو ما رواه الرواة على وجوه مختلفة تتساوى فى القوة وامتنع الجمع بينها.ويقع الإضطراب فى السند والمتن.

حكمه: هو ضعيف.

ومثال قريب للحديث المضطرب هو حديث معاوية بن حكم السلمى الذى جاء فى صحيح مسلم (باب تحريم الكلام فى الصلاة) وفيه قول النبى ﷺ للجارية: أين الله.فقد اضطرب الرواة فى متنه فرواه بعضهم بلفظ "أين الله" وآخرون بقوله "من ربك" وآخرون "أتشهدين أن لا إلا الله" ولذلك عده جماعة من الحفاظ حديثا مضطربا ،وانظر كلامنا فيه مفصلا فى كتاب "التذكار" والله الموفِّق.

المدرَج: هو ما حدث تغيير فى سياق إسناده، أو أدخل فى متنه شئ ليس منه بلا فصل.وإن كان من حديث آخر.بحيث يظن أنه منه.**والإدراج** خطأ فى الغالب ويقع فى الإسناد والمتن. وتارة يكون تفسيرا وشرحا لكلمة فى الحديث. وإن كان خطأ فلا يفحش،أو متعمّدًا فيخشى على فاعله الدخول فى زمرة الكذابين على رسول الله ﷺ.(نسأل الله السلامة).ويجوز للإمتحان بشرط أن يبيّن ذلك قبل انتشار الناس.

ومن **مصادره**:

-الفصل للوصل والمدرج فى النقل-للخطيب البغدادى(463 هـ)وهو أولها

-تقريب المنهج بترتيب المدرج –للحافظ ابن حجر (852 هـ).

-المدرج إلى معرفة المدرج للسيوطى (911 هـ)

المقلوب:هو ما أبدل لفظ بآخر فى سنده أو متنه بتقديم أو تأخير أو نحوه إما سهوًا وإما وهمًا أو عمدًا.ومن صوره:

-إبدال راو بآخر مثله فى طبقته.

-تقديم الراوى وتأخير اسم أحد الرواة واسم أبيه ككعب بن مرة إلى مرة بن كعب.

-إبدال الروای شخصا بآخر بقصد الإغراب كحديث عن سالم فيقال عن نافع.

ومن **مصادره**:

-رافع الإرتياب فى المقلوب من الأسماء والصفات للخطيب البغدادى (463 هـ)

التفرد والتواتر والإتفاق والإختلاف

الفرد: هو الحديث الذى تفرّد به راويه بأى وجه من وجوه التفرّد.فما تفرّد به راو واحد عن جميع الرواة فهو **الفرد المطلق**.وما تفرد به الراوى عن شخص معين أو تفرد به أهل بلد عن أهل بلد معين فهو **فرد نسبى**.

الغريب: هو الذى استقلّ بروايته شخص واحد إما فى جميع الطبقات وإما فى بعضها -أى طبقات السند-، ولو فى طبقة واحدة.

حكمهما:الفرد أو الغريب يكون كلاهما صحيحا إذا كان الروای ثقة أو حسنا إذا خف ضبطه أو ضعيفا إذا كان الراوى ضعيفا.

ومن **مصادرهما**:

- غرائب مالك للدارقطنى (385 هـ)
- الأفراد له أيضا
- مسند البزار للإمام أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصرى أبى بكر البزار (297 هـ)

-المعجم الأوسط للطبرانى (360 هـ)

العزيز: هو ما رواه اثنان ثم رواه عنهما عدد بعدهما وتزايد العدد فى الطبقات التالية.

حكمه: يكون صحيحا أو حسنا أو ضعيفا وفقا للقواعد المعروفة.

المستفيض: هو ما رواه ثلاثة فأكثر فى كل طبقة من طبقات سنده،ولم يبلغ حدّ التواتر.والفرق بينه وبين المشهور هو أن العدد فى الثانى يتساوى من أوله إلى منتهاه.

حكمه: كالسابق.

المشهور: ما رواه ثلاثة فأكثر فى جميع طبقات السند،ولم يبلغ حدّ التواتر. وهناك مشهور بين أهل الحديث كحديث "أن رسول الله ﷺ قنت شهرا بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان" (البخارى 1003).ومشهور بين الفقهاء كحديث "أبغض الحلال إلى الله تعالى الطلاق".ومشهور بين علماء الأصول كحديث "رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه".

ومشهور بين النحاة كحديث "نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه" (لا أصل له).

ومشهور بين أهل الحديث والعلماء والعوام كحديث "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده".

حكمه: فيه الصحيح والحسن والموضوع.وما صح منه له ميزة على **الفرد الغريب والعزيز**.

ومن **مصادره:**

-المقاصد الحسن فيما اشهر على الألسنة للحافظ عبد الرحمن السخاوى (912 هـ)

- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس. للعلامة العجلونى (1162 هـ).

المتواتر: هو ما رواه عدد يستحيل عادة تواطئهم على الكذب، وكان ذلك فى جميع طبقاته.بعض العلماء يقيّده بعشرة وآخرون بأربعين.ويرى الحافظ ابن حجر أن التقييد خلاف الصواب.

حكمه:

- يفيد اليقين
- هو مقطوع بصحته
- يجب الإعتقاد بصحته كالقرآن الكريم والعمل به فى الأحكام الشرعية.

وينقسم المتواتر إلى متواتر **لفظى ومعنوى وعملى**.

اللفظى هو: ما اتفقوا على رواية لفظه.**والمعنوى** هو: ما اتفقوا على رواية معناه مع اختلاف فى الألفاظ.

والعملى هو: ما نقله جيل عن جيل بغير خلاف كالصلوات الخمس وصيام رمضان والحج وغير ذلك مما لا خلاف فى أصله وإن وجد فى فروعه.

ومن **مصادره:**

- الفوائد المتكاثرة فى الأخبار المتواترة للسيوطى (911 هـ)
- قطف الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة له أيضا
- نظم المتناثر من الحديث المتواتر للعلامة مُحَمَّد بن جعفر الكتانى (1345 هـ)

الآحاد: هو الحديث الذى لم تتوفر فيه شروط المتواتر **كالمشهور والعزيز والفرد والغريب.**

حكمه:

فيه المقبول والمردود وفى العمل به أقوال كثيرة محلها كتب الأصول والله أعلم. (الميسّر فى علوم الحديث ص 35-39، و 41-42) بزيادة.

النوع الثانى من الحديث المردود

المعلّل أو **المعَلّ** (ويسمى غلطا المعلول): هو الحديث الذى عُثر فيه على علة قادحة فى صحته مع السلامة منها فى الظاهر.والعلة هى: السبب الخفى الغامض القادح فى صحة الحديث.

وشروطها: الغموض، والخفاء ،والقدح فى الصّحّة.ولا يعرف علة الحديث إلا الجهابذة من العلماء كالإمام أحمد بن حنبل وعلى بن المدينى وأبى عبد الله البخارى والدارقطنى وابن أبي حاتم وأبي عيسى الترمذى وغيرهم.

ومن العلة الإنقطاع ،والإضطراب،وإرسال الموصول،ووقف المرفوع.

وتقع العلة فى السند أو فى المتن أو فيهما.

حكمه: هو ضعيف مردود.

ومن **مصادره**:

- العلل لعلى بن المدينى (234 هـ)
- العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (341 هـ)
- العلل لابن أبى حاتم (327 هـ)
- العلل الواردة فى الأحاديث النبوية للدارقطنى (385 هـ)
- العلل الكبير والصغير كلاهما لأبى عيسى الترمذى (279هـ)
- العلل المتناهية فى الأحاديث الواهية لابن الجوزى (597 هـ)

المحرَّف: هو ما عَدل به عدل به عن جهته بزيادة أو نقصان أو بتبديل بعض ألفاظه،أو بجعله على غير مراده.

المصحَّف: هو ما غُيّر كلمة فيه إلى غير ما رواها الثقات لفظا ومعنى.

قالوا: فما وقع التغيير فى حرفه مع بقاء صورة الخط فهو **المحرَّف**. وما وقع الخطأ فى نقطه الأصلي فهو **المصحَّف**.

ومن **مصادره**:

- تصحيف المحدثين للدارقطنى (385 هـ)
- التطريف والتصحيف للحافظ السيوطى (911 هـ) (الميسّر 111-182)

علوم الإسناد

دراسة الإسناد: هى: الرجوع إلى ترجمة كل راو من رجال سند الحديث ومعرفة القوى فيهم من الضعيف بشكل عام وأسباب قوته أو ضعفه بشكل خاص،

وكشف ما فى الإسناد من انقطاع أو اتصال بين رجاله وذلك يكون بمعرفة مواليدهم ووفياتهم وتدليس بعضهم والإطلاع على أقوال أئمة الجرح والتعديل حول سماع فلان عن فلان وبالنظر فى الإسناد لاستخراج العلة وبمعرفة الصحابة والتابعين ليميّز المرسل من الموصول والموقوف من المقطوع وغير ذلك.(علوم الحديث الشريف 134-135)

زيادة الثقة: هى ما يتفرد به الراوى فى الحديث من لفظة أو جملة فى السند أو المتن-- فى السند برفع الموقوف مثلا؛ وفى المتن بوقف المرفوع.

وفى الزيادة فى الإسناد وتعارض الوصل مع الإرسال أقوال:

1- قبول الأكثر

2- قبول الأحفظ

3- ترجيح الوصول والرفع إذا كان الراوى حافظا ضابطا ولم توجد قرينة دالة على الإرسال والوقف.

حكم زيادة الثقة:

القبول إذا لم تخالف ما رواه الثقات أو الأوثق، حيث أنها كحديث تفرد به الثقة.(الميسر 224-226، وعلوم الحديث 322-325)

قلت: قال الحافظ العراقى عنها فى الألفية:

واقبل زيادات الثقات منهـم ومن سواهم فعليه المعظم

وقيل: لا، وقيل، لا منهم، وقد قسمه الشيخ، فقال ما انفرد

دون الثقات ثقة خالفهم فيه صريحا، فهو رد عنهم

أو لم يخالف، فاقبلنه، وادعى فيه الخطيب الإتفاق مجمعا

الشّرح:

أى اقبل الزيادة من الثقات وغيرهم ممن هو دون الثقة، هذا ما عليه معظم العلماء المحدثين.وردّ هذا الرأي جماعةٌ فمنعوا قبولها من الثقات،وآخرون رأوا قبولها من الثقات دون الذين رووا الحديث بها مرة وأخرى بدونها،فلا تقبل منهم لحدوث الشك فى صحتها حينئذ،وقسّمها الشيخ ابن الصلاح فقال: إذا انفرد الثقة برواية وخالف فى ذلك الثقات فروايته مردودة عليه،أما إذا لم يخالفهم فهى مقبولة، وهذا ما ادعى فيه الخطيب البغدادى إجماعا.والله أعلم.

المزيد فى متصل الأسانيد

هو أن يزيد الراوى رجلا فى إسناد صحيح متصل لم يذكره غيره من الرواة.

حكمه:

- تردّ الزيادة إذا لم يكن الراوى متقنا
- وكذا إذا لم يصرّح بالسّماع فى موضع الزيادة

ومن **مصادره:**

تمييز المزيد فى متصل الأسانيد للخطيب (463 هـ)

المُؤَنَّن هو: ما قيل فى سنده: فلان أن فلانا.....

فمذهب الإمام عدم اشتراط الإجتماع فى الإتصال إذا وجدت المعاصرة وأمن التدليس وهو خلاف قول الجمهور.

المُعَنْعَن: هو ما يقال فيه فلان عن فلان،من غير تصريح بالتحديث أو الإخبار أو السماع.وعده بعض الناس من **المقطع والمرسل** حتى يظهر اتصاله.

المُسَلْسَل: هو ما تتابع رجال سنده على صفة وحالة واحدة أو تتابع روايته كذلك ويكون ذلك إما قولا أو عملا أو كلاهما.

ومن **مصادره**:

- العذب السلسل فى الحديث المسلسل للحافظ الذهبى(748 هـ)
- المسلسلات الكبرى للسيوطى (911 هـ)

حكمه: يكون صحيحا أو حسنا أو ضعيفا حسب الأحوال المتوفّرة.

ومن أصح المسلسلات الحديث المسلسل بقراءة سورة الصف (رواه الترمذى فى التفسير من كتابه "السنن" عن عبد الله بن سلام).

فائدة: كنت على قول أحد العلماء أن القوم–اى المحدثين– إذا قالوا فى حديث ما: لا أصل له فمعنى ذلك: ليس له إسناد.

وعليه حملت قول الحافظ السيوطى رحمه الله فى فتوى صورتها:

مسألة: حديث من جلس فوق عالم بغير إذنه فكأنما جلس على المصحف هل له أصل؟

الجواب: **لا أصل له** اهـ من الحاوى للفتاوى (430/1).

ثم دققت النظر فى تصرفاتهم فإذا هم يطلقونه على أخبار لها أسانيد كقول ابن عرّاق فى حديث "من أسلم على يديه رجل وجبت له الجنة":رواه الطبرانى من حديث عقبة بن عامر وفيه مُحَمَّد بن معاوية النيسابورى وقال الخطيب:يقال لا

أصل لهذا الحديث وإنما يروى عن خالد بن أبي عمران قوله الخ(انظر تمامه فى التذكار كما نقلناه تحت الحديث 18 من الباب الثانى) وكقول ابن حبان عن حديث "اطلبوا العلم ولو بالصين": باطل لا أصل له مع قول البيهقى فى الشعب:متن مشهور وسند ضعيف،وقول المزى: "وله طرق كثيرة عن أنس يصل بمجموعها إلى مرتبة الحسن",فبان أن معناه–والله أعلم–ليس له أساس من الصحة فى الشرع.ولله الكمال سبحانه.

الجرح والتعديل

الجَرْح هو وصف الراوى أو الطعن فيه بما يُخلّ بعدالته أو ضبطه.

والتعديل هو تزكية الراوى بأنه عدل وضابط.

تاريخ الجرح والتعديل

لما ظهرت البدع والفتن والكذب من فرق الأهواء والضلال انتصارا للمذهب وذلك بعد نحو منتصف القرن الثانى الهجرى واشتدّت الحاجة إلى الكلام فى رواة الحديث ونقد أحوالهم حتى يعلم الصحيح من السقيم فى الحديث النبوى، ولم يكن الصحابة يفعلون ذلك ولا التابعون فى عصرهم إلا ما أثر عن عبد الله بن عباس وعبادة بن الصامت وأنس وسعيد بن المسيب وابن سيرين لصفاء الساحة وسلامة المرويات من الزيف والتحريف وقتئذٍ.

وبتغيّر الأوضاع قام جماعة من الأئمة النقاد بالنطر والكلام فى أحوال الرواة فتكلم الإمام يحي بن سعيد القطان (198 هـ) ويحى بن سعيد (233 هـ) وعلى بن المدينى (234 هـ) وأحمد بن حنبل (241 هـ)

وبعدهم تلاميذهم كالبخارى (256 هـ) وأبى حاتم الرازى (277 هـ) ومسلم بن الحجاج (261 هـ) وأبى زرعة الرازى (264 هـ)

وبعد هؤلاء: النسائى (303 هـ) وابن خزيمة (311 هـ) والترمذى (279 هـ) والعقيلى (322 هـ) وابن حبان (354 هـ)وغيرهم فى رجال الحديث على اختلاف مذاهبهم.

قواعد الجرح والتعديل وشروطهما

ومن الصفات المشروطة فى كل من المجرّح والمعدّل:

- الأهلية لذلك وهى:
- العلم، والعدالة، التيقّظ،الإنصاف،العلم باللغة العربية لئلا يخطئ فى تفسير ألفاظ التجريح والتوثيق.

ومن القواعد المشروطة فى **الجارح**:

- الضرورة إلى جرح الرواى
- الإقتصار على الحد والمقدار المحتاج إليه
- الدقة فى التعبير
- عدم الإقتصار على الجرح وترك التعديل

شروط قبول الجرح والتعديل

اختلف العلماء فى شروط القبول للجرح والتعديل فقيل :يشترط تفسيرهما وقيل بتفسير الجرح فقط.

وقيل: لا يشترط التفسير لأحدهما(علم الجرح والتعديل، الدكتور يوسف المرعشلى 1/ 53-71)

قلت: وقد نظم العراقى قوله:

وصححوا قبول تعديل بلا ذكر لأسباب له أن تثقلا
ولم يروا قبول جرح أبهما للخلف فى أسبابه وربما
استفسرالجرح فلم يقدح كما فسره شعبة بالركض، فما
هذا الذى عليه حفاظ الأثر كشيخى الصحيح مع أهل النظر

الشّرح:

قالوا إن قبول التعديل بلا سبب صحيح لثقل التكليف بذكره.

وللخلاف فى أسباب الجرح لم يشترط ذكر سبب مُبهِمه، فقد يطلب بيانه فيوجد السبب بلا معنى كما سئل شعبة عن سبب تركه للرواية عن راو فقال: رأيته يركب على برذون وهو الخيل أو البغال غير العربى.

هذا رأى الأئمة الحفاظ من المحدثين كالبخارى ومسلم وأئمة الفقه والأصول كالشافعى وابن الصلاح.

مذاهب علماء الجرح والتعديل

ينقسم علماء الجرح والتعديل إلى ثلاثة أقسام:

قسم **متشدّدو**ن كالإمام يحي ابن معين وابن سعيد القطان وأبى حاتم،وابن حبان والنسائى.فهؤلاء متعنّتون فى الجرح.

قسم **متساهلون** كالترمذى والحاكم والبيهقى (458 هـ) وابن حبان فى التوثيق.

قسم **معتدلون** كأحمد والبخارى وأبى زرعة وابن عدى (365 هـ)،والترمذى وأبى داود والدارقطنى وغيرهم.

تعارض الجرح والتعديل

إذا تعارض الجرح والتعديل فى الراوى فقيل:

- يقدّم الجرح، وقيل:
- يقدّم التعديل

ولكن لتقديم الجرح شروط هى:

- عدم بيان زوال سبب الجرح
- استيفاء الجرح لشروط قبوله
- عدم كون المجروح مشهور العدالة (علم الجرح والتعديل ص 154-161)

مراتب التعديل

1- الصحابة وهم العدول الثقات بإجماع المحدثين

2- من وُثّق بأفعل التفضيل كأوثق الناس، أثبتهم أو ما فى معناه: إليه المنتهى فى التثبّت، لا يسأل عنه.

3- من كرر فيه لفظ التوثيق: كثقة متقن، ثبت حجة، ثقة ثقة، ثقة حافظ.

4- إمام، حجة، عدل، ثقة، متقن

5- ليس به بأس، أو لا باس به، مأمون، صدوق، محله الصدق

6- صالح الحديث، صويلح، يكتب حديثه، شيخ، حسن الحديث، مقارب الحديث، وسط، مقبول، صدوق يهم، صدوق سئ الحفظ.

فالإحتجاج بالأربعة الأولى، دون ما بعدها، ففيها الإختبار والإعتبار.

مراتب التجريح

1- وأخفّها: ليس بالقوى، ليس بحجة، فيه ضعف، ليّن الحديث، للضعف ما هو، غيره أو ثق منه، ليس بالمرضى

2- لا يحتج به، حديثه منكر، له مناكير، ضعيف، مضطرب الحديث،ضعّفوه

3- مردود الحديث، ضعيف جدا، مطروح، واه بمرة، لا تحل كتابة حديثه، لا شيء، لا تحلّ روايته، ارم به.

4- يسرق، ساقط، متروك، ذاهب الحديث،لا يعتبر به، مجمع على تركه

5- كذّاب، دجّال، وضّاع، يضع

6- ركن من أركان الكذب،معدن الكذب،إليه المنتهى فى الكذب، أكذب الناس.

فالإحتجاج بالمرتبة الأولى فى أحوال مقيّدة، والثانية فى ظروف ضيّقة جدا،وأما الباقون فلا كرامة.

شروط الراوى المقبول روايته

أجمعها الحافظ العراقى بقوله:

أجمع جمهور أئمة الأثر والفقه فى قبول ناقل الخبر
بأن يكون ضابطا معدلا أي يقظا، ولم يكن مغفلا
يحفظ إن حدث حفظا يحوي كتابه إن كان منه يــروي
يعلم ما فى اللفظ من إحالة إن يرو بالمعنى وفى العدالة
بأن يكون مسلما ذا عقل قد بلغ الحلم سليم العقل
من فسق أو خرم مروءة، ومـــن زكاه عدلان فعدل مؤتمن

هـ ا من الألفيّة.

الشّرح:

أجمع جمهور المحدثين والفقهاء فى قبول رواية من كان من الرواة ضابطا عدلا يقظا غير مغفل حافظا بما فى كتابه إن كان يروى من كتابه.وكذا إذا كان عالما بما يُخلّ بالمعنى من الألفاظ حيث يروى بالمعنى وهذه شروط ضبطه.

أما شروط عدالته فأن يكون مسلما ذا عقل قد بلغ الحلم وسالما مما يخدش فى المروءة، وكل من زكاه عدلان من العدول فهو معدود ممن يؤتمن ويقبل ما رواه.

مصادر الكلام فى الرواة:

وهى منقسمه إلى **كتب خاصة بالثقات** ك:

1- الثقات لابن حبان (354 هـ)
2- الثقات للعجلى (261 هـ)
3- الثقات للجوزجانى (259 هـ) إبراهيم بن إسحاق بن يعقوب بن إسحاق السعدى
4- تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين البغدادى (385 هـ)
5- الثقات ممن ليس فى التهذيب للحافظ ابن حجر (852 هـ)

كتب خاصة بالضعفاء ومنها:

1- الضعفاء والمتروكون للامام النسائى(303 هـ)
2- الضعفاء للإمام البخارى(256 هـ)
3- الكامل فى ضعفاء الرجال لابن عدى (365 هـ)
4- ميزان الإعتدال فى نقد الرجال للذهبى (738 هـ)
5- لسان الميزان لابن حجر العسقلانى (852 هـ)

(علم الجرح والتعديل 216-220)

الكتب **الجامعة بين الثقات والضعفاء** ومنها:

1- التاريخ الكبير للبخارى (256 هـ)
2- الطبقات الكبرى لمحمد ابن سعد (230 هـ)
3- سير أعلام النبلاء للذهبي (748 هـ)
4- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (327 هـ)

الكتب **المؤلفة فى الصحابة**:

- الإصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر العسقلانى (852 هـ)
- الإستيعاب فى معرفة الأصحاب للحافظ بن عبد البر (363 هـ)
- أسد الغابة فى تاريخ الصحابة لابن الأثير (630 هـ)

تحمّل الحديث وأدائه

التّحمّل هو أخذ الحديث عن الشيخ المحدِّث لأدائه فى المستقبل بالحفظ أو الكتابة خلال الطرق التى يأتى ذكرها.وللتّحمّل شروط معروفة مع خلاف بين العلماء فى بعضها قال الحافظ ابن حجر: والأصح اعتبار سنّ التّحمّل بالتّمييز، هذا فى السماع.

وقد جرت عادة المحدثين بإحضارهم الأطفال مجالس الحديث فيكتبون لهم أنهم حضروا.ولا بد لهم فى مثل ذلك من إجازة المسمِع.والأصح فى سنّ الطالب بنفسه أن يتأهل لذلك.ويصح تحمّل الكافر أيضا إذا أدّى بعد إسلامه.والفاسق من باب أولى إذا أدّاه بعد توبته وثبوت عدالته.وأما الأداء فقد تقدم أنه لا اختصاص له بزمن معين،بل يقيد بالاحتياج والتأهّل لذلك وهو مختلف

باختلاف الأشخاص.وقال ابن خلاد إذا بلغ الخمسين ،ولا ينكر عند الأربعين وتُعقّب عليه بمن حدّث قبلها كمالك.ومن المهم معرفة كتابة الحديث، وهو أن يكتبه مبيّنا مفسّرا ويشَكّلَ المشْكل منه ويَنقُطَه، ويكتبَ الساقط فى الحاشية اليمنى، ما دام فى السطر بقية،وإلا ففى اليسرى اهـ من نزهة النظر (50/1).

فالمتقدمون أجازوا لمن بلغ خمس سنة التحملَ والحافظ لا يرى التقيّد بذلك لاختلاف الأشخاص فى العقل والفطنة والذكاء.وآخرون رأوا أن هذا السن أقل ما يحصل به العقلُ والتمييزُ فلا منافاة بين القولين.

طرق التّحمّل

1- **السَّماع**: وهو أخذ الحديث مشافهةً من الشيخ بإعلام من عنده إما من حفظه وإما من كتابه، والسماع هو أعلى الطرق عند الجمهور من المحدثين قال العراقى:

أعلى وجوه الأخذ عند المعظم وهى ثمان:لفظ شيخ فاعلم

اهـ.(أي: سماع لفظه).

2- **العَرْض**: وهو قراءة التلميذ الحديثَ على الشيخ وأمامه سواء كان ذلك من حفظه أو من كتابه.والعرض كسابقه طريق صحيح للأخذ بل من الناس من فضّله على السّماع بشرط أن يكون القارئ عالما لا يخطئ والشيخ حافظا لما يقرأ عليه.

3- **الإجازة**:وهى إذن الشيخ للطالب بأن يروى عنه حديثا أو كتابا من غير أن يسمعه منه بلفظ صريح مثل: أجزت لك أو أجزتك أن تروي عنى صحيح البخارى ومسلم.والإجازة طريقة احتاج الناس إليها بعد تكثّر الكتب والمصنفات الحديثية، ومن أنواعها: **إجازة مُعيَّن لمُعيَّن، وإجازة مُعيَّن فى غير مُعيَّن،وإجازة العامة،وإجازة المعدوم،وإجازة المجهول،وإجازة مالم يسمعه المجيز،وإجازة المُجاز.فإجازة المعدوم، وإجازة المجهول،وإجازة مالم يسمع والإجازة لغير مُعيَّن** كل هذه ضعيفة لا تصحّ الرواية بها.أما الثلاثة الأولى فهى صحيحة جائزة.

4- **المناولة**: هى إعطاء الشيخ تلميذا كتابه ليرويه عنه وهى ثلاثة: **مناولة مقرونة بالاجازة** مع التمكين من النسخة **ومناولة مقرونة بالإجازة** بغير التمكين من النسخة، **ومناولة مجردة عن الإجازة**. والثالثة لا تجوز الرواية بها.

5- **المكاتبة** هى: أن يكتب الشيخ أحاديث إلى طالبه ويبعث بها إليه. وقد تكون مقرونة بالإجازة وإما غير مقرونة بها. والظاهر أن المقرونة بها أقوى وإن صحت الرواية بالأُولى أيضا.

6- **الإعلام** وهى:إعلام الراوى لطالبه أن هذا الكتاب سمعه من فلان بغير أن يأذن له بروايته عنه.واختلف فى ذلك.فقال بعضهم هو كالإجازة،وقال آخرون بل عدم الإذن من الشيخ يُشعر بخلل فيه.

7- **الوصية** :هى أن يوصى الشيخ لشخص أن تدفع له مروياته عند موته أو سفره. فرآها بعض المحدثين إذناً ولم يرها كذلك آخرون.

8- **الوجادة**: وهى أن تجد حديثا أو كتابا بخط شخص بإسناده فترويه قائلا: وجدت بخط فلان، بعيدا عن التدليس حيث لا تقول: حدثنا أو أخبرنا أو غيرهما مما يوهم الإتصال به. وقد اختلف فى جواز الرواية بها.

ألفاظ الأداء

فى **السماع**: يستعمل لفظ: حدّثنا أو أخبرنا أو خبّرنا أو أنبأنا أو عن أو حكى أو قال. لكن أرفعها: سمعت، وحدثنا ،وحدثنى.

فى **العرض**: يستعمل: قرأت على فلان، قرئ عليه وأنا أسمع، حدثنا قرآءةً عليه. وأجاز البخارى حدثنا وأخبرنا، وأجاز مسلم أخبرنا فى العرض.

فى **الإجازة والمناولة** يقال: أنبأنا أو أنبأنا إجازةً أو مناولةً أو أخبرنا إذناً أو: أخبرنا فيما أجازنيه، واختار الأوزراعى: خبّرنا هنا.

فى **المكاتبة** يقال: حدثنا (فى رأى الليث بن سعد) والأولى أن يقال: كتب إليّ قال حدثنا أو: أخبرنا فلان مكاتبةً أو كتابةً.وحكم **الإعلام والوصية كالإجازة** سواء بسواء.والوجادة يقال فيها: وجدت بخط فلان:حدثنا فلان.(علوم الحديث الشريف 468-478)

علوم الدراية

غريب الحديث:هو ما يكشف عن ما فى متن الحديث من الألفاظ الغامضة البعيدة عن الفهم، وهو فنّ مهمّ جدًّا.

ومن **مصادره**:

- غريب الحديث لابن قتيبة (276 هـ)
- الفائق فى غريب الحديث لجار الله الزمخشرى (538 هـ)
- النهاية فى غريب الحديث لابن الأثير (606 هـ)

سبب ورود الحديث: هو ما ورد الحديث يتحدّث عنه زمن وقوعه.وهو بمثابة أسباب النزول لآي القرآن الكريم.

ومن **مصادره**:

- اللمع فى سبب الحديث للسيوطى (911 هـ)
- البيان والتعريف فى أسباب ورود الحديث الشريف لابن حمزة الدمشقى (1120 هـ) وهو أجمعها.

ناسخ الحديث ومنسوخه: هو ما رَفع حكما شرعيا وجَعل فى مكانه آخر أو لم يجعل.وهو فنّ رفيع الشأن لا يعلمه الإ الكبار من العلماء.

ومن **مصادره**:

- الناسخ والمنسوخ للامام أحمد (241 هـ)
- ناسخ الحديث ومنسوخه لأبى بكر بن الأثرم (261 هـ)
- الناسخ والمنسوخ فى الحديث لأبى داود (275 هـ)

مختلف الحديث :هو ما تعارض ظاهره مع القواعد (المعروفة) فأوهم معنى فاسدا أو ما تعارض مع نص آخر.

ومن **مصادره:**

- تأويل مختلف الحديث لابن قيتبة عبد الله بن مسلم الدينورى (276 هـ)

محكم الحديث: هو ما ليس له معارض بوجه من الوجوه أو ما ليس فيه اضطراب أو اختلاف فلا يحتاج لبيانه إلى غيره وللذهبى فيه كتاب كبير (الميسر ص 289)بتصرف.

مشكل الحديث: هو الحديث الذى يوهم ظاهره معنى مستحيلا أو معارضا لقاعدة شرعية أو عرفية ثابتة.

وتكلم فيه بعض الشراح لكتب الحديث فى شروحهم كالخطابى (ت388 هـ) أبى سليمان فى "معالم السنن شرح أبى داود" والنووى (ت676هـ) فى "شرح مسلم" والقرطبى (ت606 هـ) فى "المفهم لما أشكل فى تلخيص كتاب مسلم" والحافظ (ت852 هـ) فى "الفتح" الميسر (271-276)

ومن **مصارده:**

- شرح مشكل الآثار (ولعله أجمعها) لآبى جعفر الطحاوى(ت 321 هـ)
- التحقيق فى اختلاف الحديث لابن الجوزى (ت597 هـ)

فقه الحديث:هو إدراك معانيه والحصول على المقصود منه أو القدرة على استنباط أحكامه الشرعية.قال الإمام سفيان الثورى: تفسير الحديث خير من سماعه.

ومن **مصادره**:

- المنهاج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج النووى (ت676 هـ)
- معالم السنن لأبى سليمان الخطابى (ت388 هـ)
- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معانى الرأى والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار للحافظ يوسف بن عبد البر (ت463 هـ)
- فتح البارى شرح صحيح البخارى للحافظ ابن حجر (ت852 هـ)

آداب المحدث وكتابة الحديث

قال الجمال القاسمى فى "قواعد التحديث" (210/1): الأدب عند ذكره تعالى وذكر رسوله والصحابة والتابعين.

قال النووى (يستحب لكاتب الحديث إذا مر ذكر الله عز وجل أن يكتب (عز وجل) أو (تعالى) أو (سبحانه وتعالى) أو (تبارك وتعالى) أو جل ذكره أو (تبارك اسمه) أو (جلت عظمته) أو ما أشبه ذلك وكذلك عند ذكر النبى بكمالهما لا رمزا إليهما ولا مقتصرا على أحدهما وكذلك يقول فى الصحابة (رضى الله عنه) فإن كان صحابيا ابن صحابى قال (رضى الله عنهما) وكذلك يترضى ويترحم على سائر العلماء والأخيار ويكتب كل هذا وإن لم يكن مكتوبا فى الأصل

الذى ينقل منه فإن هذا ليس رواية وإنما هو دعاء وينبغى للقارئ أن يقرأ كل ما ذكرناه وإن لم يكن مذكورا فى الأصل الذى يقرأ منه ولا يسأم من تكرر ذلك ومن أغفل هذا حرم خيرا عظيما وفوت فضلا جسيما اهـ.

قلت: وليس فى إبدال لفظ الرسول بالنبى وعكسه كبير مشكلة.

قال الحافظ العراقى:

وإن رســـول بنبى أبدلا فالظاهر المنع كعكس فعلا

وقد رجا جوازه ابن حنبل والنووى صوّبه،وهـــو جلى

اهـ.

وقال السيوطى أيضا:

وجاز أن يُبَـــدّل بالنبى رسوله والعكسُ بالقـــوى

اهـ.

الشّرح:

إبدال لفظ الرسول بالنبى أو عكس ذلك ظاهره ممنوع لكن الإمام أحمد حسبه جائزا مشروعا وتبعه على ذلك النووى،وهو الصحيح الظاهر،هذا ما فهمه الحافظ العراقى.وأكّده الحافظ السيوطى فصرّح بجوازه وقوّاه ورجّحه أيضا.والله أعلم.

وقد لخّص السيوطى الآداب التى ينبغى التزامُها للشيخ المحدث

وكذا مراعاة حفظها فى مجلسه بقوله:

وللحديث الغسل والتطهّر والطيب والسواك والتبخّر
مسرّحا واجلس بصدر وأدب وهيئة متكئا على رتب
ولا تقم لأحد ومن رفع صوتا على الحديث فازبره ودع
ولا تحدث قائما أو مضطجع أوفى الطريق أو على حال شنع
وافتتح المجلس كالتتميم بالحمد والصلاة والتسليم
بعد قراءة لآي ودعا وليك مقبلا عليهم معآ
ورتل الحديث واعقد مجلسا يوما بأسبوع للإملاء ائتسا
ثم اتخذ مستمليا محصلا وزد إذا يكثر جمع واعتلى
يبلغ السامع أو يفهّم واستنصت الناس إذا تكلموا

الخ.

الشّرح:

أى أن الشيخ بعد الغسل والطهر ومس الطيب يجلس بأدب كامل وعلى هيئة حسنة ويكون مقعده أرفع من مقعد غيره، ولا يقوم هو لأحد جاءه حينئذ، وليزجر كل من رفع صوته فى المجلس، ولا يحدث أحدا وهو قائم أو مضطجع أو ماش فى الطريق أو فى أى حالة لا يصلح التحديث فيها،وأن يفتح مجلسه بالتحميد لله عز وجل وبالصلاة والتسليم على رسوله ﷺ بعد قراءة آيات من التنزيل وبعد الدعاء.والمطلوب أن يجلس مقبلا على تلاميذه فيرتل الحديث ترتيلا حتى يعيه المستمعون.وأن يعقد مجلسا للإملاء فى يوم من أيام الأسبوع، ويتخذ

من يستملى من بين التلاميذ يبلغّهم ما أملاه الشيخ،ويزيد عددهم إذا زاد الجمع وكثر،وليمنع الشيخ الناس من الكلام بعد انعقاد المجلس فإن ذلك من سوء الأدب مع الرسول ﷺ وقد قال الله تعالى (يأيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبى ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون، الحجرات:1) وهو ﷺ حي فى قبره الشريف، (انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة:641)

الكتب الحديثية

منها كتب **مرتّبة على الأبواب**

- الموطأ للإمام مالك بن أنس (179هـ)
- الموطا لابن أبى ذئب (ت 185 هـ)
- المصنف لعبد الرزاق الصنعانى (211هـ)
- المصنف لابن أبى شيبة (235هـ)
- سنن أبى داود (275هـ)
- سنن الترمذى (الجامع الصحيح) (279هـ)
- سنن ابن ماجه (ت273 هـ)

- سنن النسائى (ت303 هـ)
- سنن الدارمى (255هـ)
- الجامع الصحيح -صحيح البخارى- المسند المختصر من أمور (رسول الله ﷺ وأيامه)(البخارى 256 هـ)
- الجامع الصحيح – صحيح مسلم (مسلم 261 هـ)
- صحيح ابن خزيمة (ت311 هـ)
- صحيح ابن حبان (ت 354هـ)
- المستدرك للحاكم (ت405 هـ)

- - سنن الدارقطنى (385هـ)
- الإلزامات والتتبع للدارقطنى (385هـ)
- المستخرج على الصحيحين للإسماعيلى(371 هـ)
- السنن الصغرى للبيهقى (ت 458 هـ)
-- السنن الكبرى له أيضا

وكتب **مرتّبة على أسماء الصحابة**

-مسند أحمد (ت 241 هـ)

-مسند أبى يعلى (ت 307)

-مسند الطيالسى (204هـ)

-مسند البزار (ت 292 هـ)

-مسند الحميدى (ت219 هـ)

وكتب **مرتّبة على ترتيب أسماء الشيوح أو البلدان:**

- المعجم الكبير للطبرانى(360 هـ)
- المعجم الأوسط له
- المعجم الصغير له

الأجزاء الحديثية :

الجزء هو الكتاب المحتوى على أحاديث رجل واحد أو أحاديث تتعلق بموضوع واحد.ويوجد فيه أحديث مرفوعة وآثار موقوفة،ولا يشترط فيما حواه الصحة.والأجزاء كثيرة منها:

-جزء أحاديث نافع لأبى نعيم (169هـ)

-جزء ما رواه أبو الزبير عن غير جابر لأبى الشيخ الاصفهانى (369 هـ)

-جزء القراءة خلف للإمام للبخارى (256 هـ)وغيرهما.

الأمالى:

الإملاء هو جمع ما أملاه الشيخ على تلاميذه فى مجلس مع تاريخه وفوائده ونحو ذلك.ومن الأمالى:

– أمالى الحافظ ابن منده (395هـ)

– -أمالى الحافظ الخطيب البغدادى (463 هـ)وغيرهما.

الفوائد:هى كتب يُكتب فيها ما ألقاه الشيخ على تلاميذه بحيث لا تتقيد بنظام خاص من حيث موضوعها.ومن أمثالها:

– فوائد تمام (414هـ)

– فوائد على بن الجعد (230 هـ).وغيرهما.

المكثرون من الصحابة

قال السيوطى:

والمكثرون فى رواية الأثر أبو هريرة يليه ابن عمر

وأنس والبحر كالخدرى وجابر وزوجـــــة النبى

اهـ.

قلت:سيدنا أبو هريرة(ت 57هـ) قالوا له 5374 حديثا.

ولعبد الله بن عمر (ت 73هـ)2630 حديثا.

ولأنس بن مالك (ت 93 هـ) له 2286 حديثا.

وللسيدة عائشة (ت 58 هـ) 2210 حديثا.

ولعبد الله بن عباس (ت68هـ)1660حديثا.

ولجابر بن عبد الله (ت77هـ)1540 حديثا.
ولأبى سعيد الخدرى (ت74 هـ) له 1170 حديثا.
ولابن مسعود (ت32 هـ) 848 حديثا.
ولعبد الله بن عمر بن العاص (ت65هـ) 700 حديثا.

ألقاب المحدّثين

قال الحافظ عبد الله الغمارى فى " رتب الحفظ" إن مراتب الحفظ عند أهل الحديث كالوجه التالى.

- **مسنِد**، ثم **محدِّث**، ثم **مُفِيد**، ثم **حافظ**، ثم **أمير المؤمنين** فى الحديث.

فالمسند بكسر النون – من يُعنَى بالإسناد من حيث اتصاله أو انقطاعة أو تسلسله بصفة معينة، وإن لم يكن له خبرة بالمتون.

والمحدّث من سمع الكتب الستة والموطأ وسنن الدرامى والدارقطنى والبيهقى ومستدرك الحاكم ومسند أحمد، وسمع إلى جانب هذه الكتب ألف جزء حديثى،

وحفظ جملة مستكثرة من المتون.ويكفى عن الحفظ فى هذا الوقت أن يراجع الجامع الصغير مرات، حتى تعلق أحاديثه بذهنه، بحيث يستحضر حديثا منها إذا احتاج إليه،ويشتمل الجامع الصغير على نحو عشرة آلاف حديث، فيها الصحيح والضعيف والموضوع، والمفيد رتبة استُحدثت فى القرن الثالث الهجرى.

قال الحافظ الخطيب: حدثنى مُحَمَّد بن عبد الله، عن أبى بكر مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد بن يعقوب، قال: موسى بن هارون سمانى المفيد. قال الذهبى: فهذه العبارة أول ما استعملت لقبا ،فى هذا الوقت، قبل الثلاثمائة، والحافظ أعلى من المفيد، فى العرف، كما أن الحجة فوق الثقة اهـ.

وقد اختلف فى تعريف الحافظ، وأعدل التعريفات أنه من جمع ثلاثة شروط:

حفظ المتون، ولا يقل محفوظه عن عشرين ألف حديث.

حفظ الأسانيد، وتمييز صحيحها من سقيمها (و)معرفة طبقات الرواة وأحوالهم بحيث يكون من لا يعرفه أقل ممن يعرف،حتى إذا قال فى راو: لا أعرفه، اعتبر ذلك الراوى من المجهولين.ويتفاوت الحفاظ بكثرة محفوظاتهم وقلتها.

ثم الحافظ نوعان:

حافظ على طريقة الفقهاء، كالطحاوى، والبيهقى والباجى وابن العرب المعافرى والقاضى عياض والنووى وابن تيمية وابن القيم وابن كثير.

وحافظ على طريقة المحدثين وهو أكثر حفظا وأوسع رواية وأدرى بقواعد التصحيح والتضعيف، لتمكنه فى معرفة العلل وغرائب الأحاديث.

وأمير المؤمنين فى الحديث هى الرتبة العليا فى الحفظ،لا رتبة فوقها.واستحدثت هذه الرتبة فى المائة الثانيه للهجرة.

قال السيوطى إنما يستحقه من توفّرت فيه الشروط الآتية:

1- شدة الإتقان والضبط بنوعيه، ضبط صدر، وضبط كتاب.
2- التبريز فى العلل أو الرجال
3- أن يؤلف كتابا له قيمته العلمية، كثير الأثر فى موضوعه، أو يتخرج به حفاظ مهرة.ولعزة اجتماع هذه الشروط فى شخص لم ينل هذا اللقب من الحفاظ على كثرتهم إلا نفر قليل منهم، لا يتجاوز عددهم عشرين نفسا، منهم إمام مالك بن أنس...

ومنهم الحافظ وجبل العلم أبو عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل البخارى، صاحب الصحيح،.... ومنهم الحافظ المتقن.. أبو الحسن على بن عمر الدارقطنى... ومنهم شعبة، ومُحَمَّد بن يحي الذهلى، وإسحاق بن راهويه، والحافظ ابن حجر وهو ختامهم اهـ باختصار.

وقد قال الغمارى عن لقب "الحجة" أنه: من مراتب التعديل، لا الحفظ، وأن "الحاكم" : لا علاقة له بالحفظ ولا التعديل، وإنما هو لقب غائلى لبعض الحفاظ والمحدثين اهـ. وخطّأ المناوى فى عدّه الطالب منها بأنه "المبتدى" فقال: الطالب هو المبتدئ فى كل فن وليس خاصا بأهل الحديث".

قلت: وقد ذكر الخلاف فى لقب "الحافظ"السيد عبد الماجد الغورى.

ثم قال المفيد هو: من جمع شروط المحدّث وتأهّل لأن يفيد الذين يحضرون مجالس إملاء الحافظ فيبلغهم ما لم يسمعوه، ويفهمهم مالم يفهموه.

وقال مثل قول الغمارى فى تحقيق معنى "الحجة" و"الحاكم".

(راجع الميسر فى علوم الحديث ص -29-32)

فائدة: ذكر الغورى أن السيوطى بلغ رتبة **الحفظ** وإن لم تطلق عليه، وما قاله قريب، فباب فضل الله تعالى ومنّه واسع رحيب، والله سبحانه أعلم.

إلى هنا ينتهى هذا الكتاب، أثابنا الله تعالى على صوابه ووفّقنا للعمل به، وسامحنا فى أخطائه وهدانا وإياكم إلى الوقوف عليها، وصلى الله على من قال له ناصره ومولاه:وعلمك مالم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما وعلى آله وسلم تسليما كثيرا.وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العلمين.

مُحَمَّد البشير بن عثمان بن مُحَمَّد البشير 1436/08/12هـ - 2015/05/31م

هـ

المراجع:

1- علوم الحديث الشريف للدكتور يوسف مرعشلى

2- علم الجرح والتعديل له أيضا

3- مصادر الحديث ومراجعه للسيد عبد الماجد الغورى

4- الميسر فى علوم الحديث له أيضا

5- المنهل اللطيف فى أصول الحديث الشريف للسيد مُحَمَّد بن علوى المالكى المكّى

6- قواعد التحديث لجمال الدين القاسمى

7- نزهة النظر للحافظ ابن حجر العسقلانى

8- مساواة الحديث الضعيف والموضوع للعلامة خليل إبراهيم ملاّ خاطرى

9- التعريف بأوهام من قسّم السنن إلى صحيح وضعيف للدكتور محمود سعيد ممدوح

10- أصول التخريج ودراسة الأسانيد للدكتور محمود الطحّان

11- التذكار فى تخريج "221" من أحاديث النبي المختار للمؤلف(لم يطبع)

12- الحاوى للفتاوى للإمام السيوطى

13- ألفية الحافظ العراقى

14- ألفية الحافظ السيوطى

15- رُتَبُ الحفظ للشيخ المحدث المغربى عبد الله الغمارى.

حول المؤلف:

هو مُحَمَّد البشير بن عثمان بن مُحَمَّد البشير ولد فى حدود الثمانين وهو خرّيج جامعة بايروا بولاية كانو شمال نيجيريا من قسم اللغة الانجليزية سنة 2011 ميلاديا.وكان تلقّى الدراسات الإسلامية عن عدة شيوخ منهم:

1-الأستاذ مُحَمَّد الخامس التجانى بولاية كدونا

2-الأستاذ سليمان بن عبد الله هناك أيضا

3-الشيخ المرحوم حمزة التجانى الفقيه اللغوى بمدينة كانو

4-الشيخ المحدث المرحوم إبراهيم بن شعيب المالكى المكى كان يحضر مجالسه الحديثية بمدينة كانو.

تنبيه:ما زال المؤلف فى عداد الطلاب المبتدئين فى العلوم الإسلامية إلى هذه اللحظة.
ومن مؤلفاته يسّر الله طبعها:
-الفوائد فيما كان عليه العلماء من العقائد (لم يطبع)
-التحديث بما يحتاج إليه طالب الحديث(وهو هذا ولم يطبع)
-تهافت المتمسلفة(فى الرد،ولم يطبع)
-التذكار فى تخريج "221" من أحاديث النبى المختار ﷺ(لم يطبع)
-الإشارات إلى بعض الحقائق والعبارات(فيه بعض الردود والتوضيحات وهو المطبوع وحده)
-الشواهد على بطلان ما عليه السلفية والوهابية فى التوحيد والعقائد أو: "العمدة فى العقيدة"(لم يطبع أيضا)
-كتاب فى اللغة المحلّية –(لم يطبع،ويشتمل على الردود على بعض الشبهات وتوضيحها)
-